فوز ساحق لإصلاحات محمد السادس و ٧٣٪ شاركوا في الاستفتاء

٩٨,٤٩٪ يصوتون بـ «نعم» للدستور الجديد في المغرب

■ ،، مراكش/ وكالات

صوت المغربيون بأكثريتهم الساحقة في استفتاء أمس الأول، لمصلحة مشروع الدستور الجديد، الذي اقترحه الملك محمد السادس ويحد من صلاحياته لمصلحة رئيس الوزراء، وذلك بحسب نتائج شبه نهائية أعلنتها وزارة الداخلية فجر أمس، ما اعتبر تحدياً لمنتقدي هذه التعديلات الذين قالوا إنها "لم تفعل شيئاً يذكر للحد من سلطات الملك" متعهدين بمواصلة التظاهرات المطالبة بـ"ملكية برلمانية".

وأكد وزير الداخلية الطيب الشرقاوي أن مشروع الدستور الجديد حصل في الاستفتاء على تأييد أكثر من ٩٨٪ من الأصوات في ٩٤٪ من مراكز الاقتراع.

وقال الشرقاوي إن "نسبة المصوتين بنعم في الاستفتاء الدستوري بلغت ٩٨,٤٩٪ في حين بلغت نسبة المصوتين بلا ١,٥١٪"، مشيراً إلى أن نسبة الأصوات الملغاة بلغت ٠,٨٣٪، وذلك استناداً إلى نتائج الفرز في ٩٤٪ من مكاتب التصويت.

وأضاف أن نسبة المشاركة في الاستفتاء بلغت ٧٢,٦٥٪ في ٩٤٪ من مراكز الاقتراع التي انتهت فيها عمليات الفرز. وأوضح الوزير أن ٣٠٪ ممن شاركوا في الاستفتاء تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً، مشيراً إلى أن عملية التصويت في الاستفتاء "مرت في ظروف عادية وأجواء تتسم بالهدوء والمسؤولية والروح الوطنية". وأفاد الشرقاوي أن نسبة المشاركة المرتفعة جاءت لتتوج المراحل المتتالية التي مهدت للاستفتاء الدستوري، ابتداء من الخطاب الملكي التاريخي .. ومرورا بإسهامات كل الفاعلين السياسيين والفرقاء الاجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني والمواكبة القوية والمهنية لكل وسائل الإعلام العمومية والخاصة، وانتهاء بالانخراط الشعبي الواسع".

وكانت عمليات التصويت في الاستفتاء العام على المراجعة الدستورية الشاملة التي اقترحها الملك محمد السادس والتي تحد من صلاحياته لمصلحة رئيس الوزراء انتهت مساء أمس الأول، إذ اقفلت في تمام الساعة ١٩,٠٠ (١٨,٠٠ ت غ) مراكز الاقتراع، وبدأ على الفور فرز الأصوات.

وبهذه النتيجة، يكون الملك محمد السادس قد نصراً ساحقاً لتهدئة محتجي "الربيع العربي" مجنباً بلاده ما حدث من عنف في بلدان أخرى بالمنطقة.

وجرى الاستفتاء الذي دعي للمشاركة فيه ١٣ مليون مغربي في ٤٠ ألف مركز اقتراع بما في ذلك في الصحراء الغربية وستعلن نتائجه النهائية اليوم أو غداً. وأعلن محمد السادس في خطاب إلى الأمة في ١٧ يونيو الماضي، أن الدستور الجديد "يوطد دعائم نظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية". وبحسب الدستور الجديد، سيصبح بإمكان رئيس الوزراء الذي سينبثق من الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية، حل مجلس النواب، وهو ما كان من صلاحيات الملك وحده. وينص مشروع الدستور الجديد أيضاً على إنشاء مجلس أعلى للقضاء يرأسه الملك ويهدف إلى ضمان استقلال السلطة القضائية. كما ينص أيضاً على الاعتراف بالأمازيغية التي يتحدث بها ربع سكان المغرب، لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وهو ما اعتبر حدثاً تاريخياً. وأجريت عمليات التصويت في المملكة تحت إشراف ١٣٦ مراقباً مغربياً ينتمون إلى المجتمع الاهلي وقد وضعوا في تصرف المجلس الوطني لحقوق الانسان (رسمي)، كما أعلن مسؤول في وزارة الاتصال.

وفي باريس، أدلى مئات المغربيين في القنصلية بأصواتهم، واستمرت مراكز التصويت مفتوحة حتى مساء أمس في الخارج. ودعت حركة "٢٠ فبراير" التي تضم أكثر من ٦٢ ألف عضو إلى مقاطعة الاستفتاء. ومع إعلان أن نسبة المشاركة بلغت نحو ٧٣٪، فإنه سينظر إلى هذه النتيجة على أنها تصويت بالثقة في العاهل المغربي. وقالت وداد ملحف وهي ناشطة بحركة (٢٠ فبراير) التي تنظم احتجاجات في الشوارع، إنها كانت تعرف من البداية أن الاستفتاء سيكون في مصلحة الإصلاح.

وأضافت أن الفقر واسع الانتشار والأمية والخوف من الدولة، لعبت دوراً رئيسياً في نتيجة الاستفتاء.

وتابعت أن الحركة ستعيد إطلاق احتجاجاتها المعتادة اليوم. وذكر آخرون أنه حدث تلاعب، متسائلين عن سبب تسجيل ١٣ مليون ناخب فقط من مجمل نحو ٢٠ مليون مغربي في سن الانتخاب وشككوا في نسبة الإقبال الكبيرة.

وقال فتح الله ارسلان وهو عضو "جماعة العدالة والإحسان" الإسلامية التي حظرتها السلطات ولكنها أكبر معارضة منظمة، إن الأرقام المتعلقة بنسبة الإقبال مزورة.

وأضاف أن ناشطي الجماعة راقبوا مراكز الاقتراع في كل أنحاء المغرب وما شاهدوه أقل بكثير من أرقام الوزارة. وتساءل علي بو عبيد من اللجنة التنفيذية لـ"حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبي" عن إجراءات التصويت في مركز الاقتراع التابع هو له على صفحته على الفيسبوك. وقال إنه سلم بطاقته الانتخابية وسأل عما إذا كان يجب التأكد من شخصيته، فقيل له إنهم لا يفعلون ذلك وبصفة عامة، لا يستجيب الدستور الجديد لمطالب حركة الاحتجاج وخليط من الإسلاميين والعلمانيين اليساريين الذين يريدون ملكية برلمانية تخضع فيها صلاحيات الملك لرقابة مشرعين منتخبين. وجرى الاستفتاء الذي دعي للمشاركة فيه ١٣ مليون مغربي في ٤٠ ألف مركز اقتراع بما في ذلك في الصحراء الغربية وستعلن نتائجه النهائية اليوم أو غداً. وأعلن محمد السادس في خطاب إلى الأمة في ١٧ يونيو الماضي، أن الدستور الجديد "يوطد دعائم نظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية". وبحسب الدستور الجديد، سيصبح بإمكان رئيس الوزراء الذي سينبثق من الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية، حل مجلس النواب، وهو ما كان من صلاحيات الملك وحده. وينص مشروع الدستور الجديد أيضاً على إنشاء مجلس أعلى للقضاء يرأسه الملك ويهدف إلى ضمان استقلال السلطة القضائية. كما ينص أيضاً على الاعتراف بالأمازيغية التي يتحدث بها ربع سكان المغرب، لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وهو ما اعتبر حدثاً تاريخياً. وأجريت عمليات التصويت في المملكة تحت إشراف ١٣٦ مراقباً مغربياً ينتمون إلى المجتمع الاهلي وقد وضعوا في تصرف المجلس الوطني لحقوق الانسان (رسمي)، كما أعلن مسؤول في وزارة الاتصال.

وفي باريس، أدلى مئات المغربيين في القنصلية بأصواتهم، واستمرت مراكز التصويت مفتوحة حتى مساء أمس في الخارج. ودعت حركة "٢٠ فبراير" التي تضم أكثر من ٦٢ ألف عضو إلى مقاطعة الاستفتاء. ومع إعلان أن نسبة المشاركة بلغت نحو ٧٣٪، فإنه سينظر إلى هذه النتيجة على أنها تصويت بالثقة في العاهل المغربي. وقالت وداد ملحف وهي ناشطة بحركة (٢٠ فبراير) التي تنظم احتجاجات في الشوارع، إنها كانت تعرف من البداية أن الاستفتاء سيكون في مصلحة الإصلاح. وأضافت أن الفقر واسع الانتشار والأمية والخوف من الدولة، لعبت دوراً رئيسياً في نتيجة الاستفتاء. وتابعت أن الحركة ستعيد إطلاق احتجاجاتها المعتادة اليوم. وذكر آخرون أنه حدث تلاعب، متسائلين عن سبب تسجيل ١٣ مليون ناخب فقط من مجمل نحو ٢٠ مليون مغربي في سن الانتخاب وشككوا في نسبة الإقبال الكبيرة.

تعديل وزاري كبير في الأردن

■ ،، عمان/وكالات

وافق أمس العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني على إجراء تعديل على حكومة رئيس الوزراء معروف البخيت، شمل ١١ وزيرا وخرج بموجبه سبعة وزراء.

وقال بيان للديوان الملكي الاردني ان الارادة الملكية صدرت بالموافقة على اجراء تعديل على حكومة الدكتور معروف البخيت تم بموجبه تعيين توفيق كريشان نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للشؤون البرلمانية وموسى المعايطة وزيرا للتنمية السياسية وابراهيم العموش وزيرا للعدل.

كما اشتمل التعديل على تعيين مازن الساكت وزيرا للداخلية ومحمد عدينات وزيرا لتطوير القطاع العام ووجيه عزايزة وزيراً للتنمية الاجتماعية وجريس سماوي وزيرا للثقافة وعبدالله ابو رمان وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال وعبداللطيف وريكات وزيرا للصحة وعادل بني محمد وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ومحمد بركات الزهير وزير دولة للشؤون الاقتصادية.

وادى الوزراء الجدد اليمين الدستورية امام الملك عبدالله الثاني الذي وافق على قبول استقالة الوزراء الذين خرجوا من الوزارة وهم سعد هايل السرور نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وسلوى الضامن المصري وزير التنمية الاجتماعية ورياض ابو كركي وزير الشؤون البرلمانية.

كما تم قبول استقالة مازن الساكت من منصب وزير تطوير القطاع العام ووزير التنمية السياسية ومحمد عدينات وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وطارق مصاروة وزير الثقافة وطاهر العدوان وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال.

وكانت حكومة رئيس الوزراء معروف البخيت التي تشكلت في شهر فبراير الماضي قد عانت من استقالة ثلاثة وزراء هم وزراء الصحة ياسين الحسبان والعدل حسين مجلي والدولة لشؤون الاعلام طاهر العدوان.

مهاجمة محكمة روسية بالقوقاز

■ ،، موسكو/

اعلنت الشرطة أمس أن محكمة في جمهورية انغوشيا المضطربة في القوقاز الروسي المجاورة للشيشان، تعرضت لهجوم استخدمت فيه قاذفة قنابل وعبوات متفجرة ما تسبب باضرار كبيرة في مبنى المحكمة.

وأكدت الشرطة المحلية في بيان ان الهجوم استهدف محكمة مدينة مالغوبك.

واضافت أن مجهولين لم تعرف هويتهم اطلقوا النار مرتين على محكمة المدينة مستخدمين قاذفة قنابل على ما يبدو.

واوضحت الشرطة انه "قبالة المبنى وعلى بعد ١٦ مترا، فجروا عبوة ناسفة يدوية الصنع توازي قوتها قوة ١٠ كلغ من مادة تي.ان.تي".

واشارت الشرطة إلى أن الهجوم لم يتسبب "الا في سقوط جرحى أو قتلى"، فيما لحقت بالمبنى "اضرار كبيرة".

وبعد الحرب الشيشانية الأولى (١٩٩٤م-١٩٩٦م) بين القوات الاتحادية الروسية والانفصاليين، اتخذ التمرد تدريجيا الطابع الإسلامي وامتد خارج الحدود الشيشانية وتحول في منتصف سنوات الالفين حركة اسلامية مسلحة ناشطة في كل انحاء شمال القوقاز. وتقع هجمات تستهدف الشرطة ومسؤولين حكوميين بشكل يومي تقريبا.

عبر عن أسفه لخضوع اليونان للابتزاز الإسرائيلي:

التحالف الدولي لكسر الحصار على غزة يبحث اليوم بدائل تضمن إبحار أسطول الحرية

متابعة/قاسم الشاوش

■ ،، نددت حركة حماس بمنع الحكومة اليونانية ابحار سفن "أسطول الحرية٢" والذي يحمل مساعدات إنسانية، من الابحار إلى قطاع غزة ووصفته بأنه سلوك غير إنساني ومخالف للاعراف والقوانين الدولية.

ودعت الحركة في بيان صحافي صدر أمس البرلمان الأوروبي والمنظمات الإنسانية كافة إلى الضغط على الحكومة اليونانية للكف عن منعها سفن "أسطول الحرية" من الابحار إلى غزة.

كما دعت إلى ضرورة انهاء الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني "فاستمراره يعد وصمة عار في جبين الإنسانية.

واعتبرت أن "منع تلك المساعدات من الوصول إلى قطاع غزة استجابة لضغوط الاحتلال الصهيوني يعد سلوكا غير إنساني ومخالفاً للاعراف والقوانين الدولية كما يعد شراكة في حصار الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال.

وفي سياق متصل قال عضو التحالف الدولي لكسر الحصار المفروض على غزة المهندس وائل السقا ان التحالف سيعقد اجتماعا تشاوريا في اثينا غدا للبحث في موقف الحكومة اليونانية من منع السفن المشاركة في (اسطول الحرية ٢) من الانطلاق من اراضيها.

وأضاف في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان التحالف الذي يضم ٢٦ دولة سيناقش مستجدات الموقف اليوناني والسبل الكفيلة بعدم تعطيل مهمة اسطول الحرية الذي كان من المقرر ان ينطلق من اليونان باتجاه قطاع غزة مطلع يوليو الجاري بمشاركة ١١ سفينة تحمل متضامنين ومساعدات للشعب الفلسطيني المحاصر في القطاع.

وأوضح السقا وهو أيضا رئيس (لجنة شريان الحياة) الأردنية ان اللجنة ستبحث البدائل التي من الممكن اتخاذها حال اصرار الحكومة اليونانية على موقفها لاسيما وان سفن الاسطول وعددها ١١ من بينها سفينتا شحن ترسو في موانئ اليونان في انتظار الانطلاق.

وأكد السقا أهمية الاسطول في لفت انظار العالم لقضية الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة وعدالة القضية الفلسطينية التي يعاني شعبها لسنوات من المعاناة والآلام.

وأعربت الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة ومقرها بروكسل أمس عن اسفها لما وصفته "رضوخ السلطات اليونانية لتهديد وابتزاز الاحتلال الإسرائيلي لمنع (اسطول سفن الحرية ٢) من الابحار نحو قطاع غزة".

واكد رئيس الحملة الدكتور عرفات ماضي في بيان صحافي "اننا ماضون في ائتلاف اسطول الحرية ومصرون على كسر الحصار الظالم المفروض من قبل إسرائيل على قطاع غزة".

وكشف ماضي في البيان عن ان "حركة التضامن الدولية مع المحاصرين الفلسطينيين في قطاع غزة تشهد في الآونة الأخيرة ازديادا كبيرا" مشددا على "ان وجه الاحتلال البشع يتكشف اكثر فاكثر أمام العالم".

وأضاف ان "من بين الأهداف المهمة لأسطول الحرية كان ابراز قضية الحصار الجائر المتواصل في قطاع غزة في وسائل الاعلام العالمية ونشر القضية على أوسع نطاق دولي من اجل توعية الشعوب في العالم بمدى خرق الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي والانساني".

ورأى "أنه كما هو واضح للجميع فإن اسطول الحرية تمكن من إعادة قضية حصار غزة إلى الواجهة وليس اقل دلالة على نجاح الأسطول في ذلك ما كتبته الآلاف من وسائل الاعلام الدولية المختلفة عن تداعيات الحصار المفروض على قطاع غزة.

ونبه إلى "إشارة هذه الوسائل إلى الاوضاع المعيشية الصعبة التي يعانيها مليون وسبعمائة ألف إنسان بسبب الحصار الإسرائيلي".

وكانت سلطات خفر السواحل في اليونان قد منعت الجمعة سفينتين تحملان متضامنين أجانب مع الفلسطينيين ومعونات إنسانية من الابحار من موانئها نحو قطاع غزة دون ان تقدم لهؤلاء أي تبرير لخطوتها هذه.

ومنعت اليونان سفينة تقل نشطاء أمريكيين من الابحار يوم الجمعة للانضمام إلى قافلة مساعدات من نشطاء مؤيدين للفلسطينيين يعتزمون تحدي الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة.

وكان من المقرر أن تغادر القافلة الصغيرة التي تضم نشطاء من الولايات المتحدة وفرنسا وكندا منذ اسبوع لكن الابحار تأجل مرارا وسط مزاعم بعمليات تخريب لسفن.

وقالت ناشطة ان خفر السواحل اليوناني اعترض السفينة بعد قليل من ابحارها من ميناء بيراما قرب بيريه متجهة إلى أعالي البحر.

وأضافت الناشطة الأمريكية ان رايت لرويترز عبر الهاتف "نحن على بعد ميلين اثنين قبالة بيريه. أوقفنا حرس السواحل... قامت سفينتهم بمناورة أمامنا ويتحدثون الان مع القبطان... يريدون أن نعود".

وقال مسؤول بخفر السواحل رفض الكشف عن اسمه انه بعد بضع ساعات بدأت السفينة تتحرك عائدة إلى الساحل اليوناني.

وقالت رايت أن القافلة كانت تريد الابحار إلى جزيرة كريت اليونانية لكن خفر السواحل لم يسمح لهم.

وكانت السلطات اليونانية قد قالت في وقت سابق يوم الجمعة أن السفن المقرر أن تتجه إلى قطاع غزة ممنوعة من مغادرة موانيء يونانية.

لكن ناشطا آخر قال ان اعتراض خفر السواحل غير قانوني ولن يثني بقية القافلة التي من المتوقع أن تغادر في الأيام التالية عن المضي قدما.

وقال فانجليس بيسياس لرويترز "الاعتراض لا يؤثر علينا لكننا نعتقد انه غير قانوني وغير معقول... نحن مصممون على الاستمرار."

وتتحجج إسرائيل ان حصارها لغزة يستهدف منع وصول أسلحة إلى حركة المقاومة الاسلامية الفلسطينية (حماس) التي تدير القطاع.

ويقول الفلسطينيون وأنصارهم ان الحصار البحري غير مشروع ويمثل عقابا جماعيا لسكان غزة البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة.

وحثت إسرائيل الحكومات الاجنبية على منع القافلة الثانية. وفي كلمة له الخميس وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الشكر لحلفاء من بينهم اليونان على اتخاذ خطوات لمنع النشطاء.

وقالت متحدثة باسم النشطاء ان القافلة ستبحر من اليونان بحلول منتصف الاسبوع المقبل.

وقالت جريتا برلين عبر الهاتف من اليونان حيث ترسو بعض السفن "تبذل إسرائيل كل ما في وسعها لضمان ألا نخرج من الميناء."

وأضافت "تريد تحريك السفن بحلول الخامس من يوليو بحيث نلحق بنقطة التجمع في موعد لا يتجاوز السادس أو السابع من يوليو... سنتحرك بما لدينا."

تنزانيا توافق على تسليم متهماً كينياً لأوغندا

■ ،، اروشا/

صرح ممثل عن الادعاء لوكالة الصحافة الفرنسية أن محكمة تنزانية وافقت على تسليم متهم كيني إلى أوغندا لمحاكمته على خلفية التفجيرات التي وقعت في يوليو ٢٠١٠م وأسفرت عن مقتل ٧٦ شخصاً.. ووافقت المحكمة بدار السلام العاصمة الاقتصادية لتنزانيا على طلب الادعاء بتسليم محمد محمد الذي اعتقل في يناير.. وقال المدعي بروسبر موغامبيلا "قبلت محكمة كيسوتو طلب تسليم المتهم إلى أوغندا لمحاكمته".

وتابع "ليس لدي علم ما إذا كان قد تم تسليمه بالفعل. مهمتنا كادعاء ضمان الحصول على الموافقة على التسليم، وبإمكان المتهم الاستئناف ضد أمر تسليمه ان أراد".

وأعلن محامي المتهم، جيثرو موسيغا معارضته للحكم بداعي أنه لن تتاح لموكله محاكمة عادلة في أوغندا.

وكانت حركة الشباب الصومالية المتمردة المرتبطة بالقاعدة أعلنت في ١١ يوليو ٢٠١٠م مسؤوليتها عن تفجير حانتين في العاصمة الأوغندية كمبالا، ما عد أسوأ هجوم تتعرض له شرق أفريقيا منذ تفجير سفارتي نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨م.

ووجه القضاء الأوغندي اتهامات لـ٣٦ شخصاً بالضلوع في تلك الهجمات.

السجن ١٥ عاماً لخاطف صحافي بريطاني بالعراق

■ ،، بغداد/

أصدرت المحكمة الجنائية المركزية العراقية حكما بالسجن ١٥ عاما على متهم بخطف الصحافي البريطاني ريتشارد باتلر الذي حررته القوات العراقية خلال العمليات العسكرية في البصرة ٢٠٠٨م، بحسب بيان امس.

وقال الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار ان "المحكمة الجنائية المركزية قررت الحكم على المتهم وفقا لقانون مكافحة الإرهاب .. ولم تذكر المحكمة في بيانها الذي صدر امس اسم المتهم.

وبحسب البيرقدار فإن المتهم قام "باختطاف الصحافي البريطاني ريتشارد باتلر من فندق قصر السلطان في مركز محافظة البصرة بمساعدة مجموعة مسلحة وتحت تهديد السلاح واحتجزوه لمدة شهرين إلا ان عملية صولة الفرسان العسكرية في المحافظة مكنت قوات الجيش العراقي من مداهمة المنزل المحتجز به وتحريره والقبض على المختطفين".

وأضاف أن "المحكمة ترى عند إصدار قرارها ان الأدلة المتحصلة في القضية أثناء أدوار التحقيق الابتدائي والقضائي كافية ومقنعة وترقى إلى مستوى الإدانة ويمكن الركون إليها والاطمئنان إلى مضمونها".

وأكد أن "المجني عليه يحتفظ بحقه المطالبة بالتعويض أمام المحاكم المدنية بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية".

وكان مسلحون خطفوا في فبراير ٢٠٠٨م باتلر مع مترجمه العراقي من فندق قصر السلطان في البصرة حيث كانا يقيمان، لكنهم أفرجوا عن المترجم بعد ثلاثة أيام، إثر مفاوضات باشرها مكتب الصدر في البصرة.

اعتبر القرار الاتهامي بقضية اغتيال الحريري هدفه الفتنة وإسقاط حكومة ميقاتي.. والمعارضة تحدد موقفها من البيان الوزاري اليوم

نصر الله يتحدى «المحكمة الدولية» توقيف المطلوبين

● ،، بيروت/ وكالات

جدد الأمين العام لـ"حزب الله"، حسن نصر الله، وصفه التحقيق الدولي بقضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري بأنه "مسيس"، وبأن المحكمة الدولية المكلفة النظر القضية بأنها "مسيسة" أيضاً. وتوعد في كلمة متلفزة مساء أمس بعدم تسليم الحزب المطلوبين الذين وردت أسماؤهم في مذكرات التوقيف المرافقة للقرار الاتهامي الصادر عن المحكمة، وهم مصطفى بدرالدين وسليم العياش وأسد صبرا وحسن عنيسي قائلاً "إنه لن يكون بالإمكان توقيفهم لا في ٣٠ يوماً (المهلة الرسمية في القرار) أو في ٣٠ سنة أو في ٣٠٠ سنة".

واعتبر نصر الله أن توقيت صدور القرار الاتهامي للمحكمة ومذكرات التوقيف ضد عناصر من "حزب الله" خطوة أولى في طريق طويل يستهدف المقاومة والعمل على زرع الفتنة في لبنان "لكن لن تكون هناك فتنة" وأيضاً إسقاط حكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي قبل نيلها الثقة في البرلمان وليس الهدف الحقيقة والعدالة، وقال "نرفض المحكمة الدولية وكل ما يصدر عنها من اتهامات باطلة ونعتبرها عدوانا".

وإذ أعاد نصر الله التذكير بالقرائن التي قدمها الحزب حول تورط إسرائيل في الاغتيال. شكك نصرالله بحيادية المحكمة منذ إلغاء لجنة التحقيق الدولية وتحويل مهامها إلى مدعي عام المحكمة دانيال بلمار، لافتا في هذا الصدد الى ما وصفه باستعانة بلمار بضباط سابقين في وكالة الاستخبارات الاميركية "سي أي ايه" معروفين بكراهيتهم لحركات المقاومة، متحدثا في هذا الصدد عن أسماء كل من نجيب كلداس الاسترالي من اصول مصرية واللبناني دريد البشراوي والبريطاني مايكل تايلور والأميركيين داريل مانديز وروبرت بير.

واتهم نصرالله لجنة التحقيق الدولية بالفساد المالي والأخلاقي، وحمل على بلمار شخصيا قائلا إنه كان وراء الغاء مذكرة الانتربول للاحقة شاهد الزور زهير الصديق، كما حمل على رئيس المحكمة الايطالي انطونيو كاسيزي قائلا "إنه صديق مخلص لاسرائيل". وتساءل عن الأسباب التي دفعت لجنة التحقيق الى نقل ٩٧ جهاز كمبيوتر مزودة بالمعلومات كافة عن التحقيق من لبنان الى لاهاي عبر اسرائيل في يوليو ٢٠٠٩، عارضا في هذا الشأن وثيقة اسرائيلية تؤكد ذلك.

إلى ذلك، أكد رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي أمس، عزم حكومته أن تكون لكل لبنان وجميع اللبنانيين لأي جهة انتموا، بصرف النظر عما يصدر من مواقف للمعارضة أو غيرها، وقال قبل أيام من بدء البرلمان اعتباراً من بعد غد الثلاثاء مناقشة البيان الوزاري للحكومة الذي ستمنح على أساسه الثقة "إن الأولوية لدى الحكومة ستكون العمل للحفاظ على وحدة لبنان واستقراره وإعادة الثقة بين أبناء الشعب".

وأوضح ميقاتي في رد على إعلان "تيار المستقبل" برئاسة سلفه رئيس الوزراء السابق سعد الحريري عن قراره حجب الثقة عن الحكومة بسبب الفقرة المتعلقة بالمحكمة الدولية الخاصة المكلفة بقضية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري "إنه إذا كان فريق سياسي قرر حجب الثقة عن الحكومة فهذا الأمر من اصول اللعبة الديمقراطية ونأمل من المعارضة أن تمارس سياسياً وموضوعياً عبر الوسائل السلمية".

وكانت الأمانة العامة لمجلس النواب طبعت ووزعت امس نص البيان الوزاري الذي سيناقشه البرلمان. في وقت علمت "الاتحاد" أن الانقسام الحاد بين نواب الأكثرية والمعارضة بلغ أوجه، وهناك نية متبادلة لصدامات كلامية عنيفة خلال جلسات الثقة، خصوصاً ان فريق ١٤ مارس ينوي طلب كلمات لمعظم نوابه بغية إطالة أمد المناقشات على خلفية القرار الاتهامي للمحكمة.

وفي المقابل، من المقرر ان يحدد نواب ١٤ مارس في اجتماع اليوم موقفاً شاملاً من البيان الوزاري، وعدم منح الحكومة الثقة البرلمانية. وتردد أن الاجتماع قد يخرج باستراتيجية ما لمواجهة الحكومة وإسقاطها. وأكد عضو كتلة "المستقبل" النائب عمار حوري أن كلمة "مبدئياً" التي وردت في بند المحكمة الدولية في البيان الوزاري نسفت كل شيء وأخذت الأمور الى إلغاء المحكمة، كما أن كلمة "المتابعة" لمسار المحكمة لا تعني الالتزام بالتعاون معها. وقال إن "تداول السلطة حالياً تم وفق انقلاب دستوري بهيبة السلاح، إذ للمرة الأولى في تاريخ لبنان تصبح الحكومة مستقيلة من دون أن يستقيل رئيسها".

وقال عضو الأمانة العامة لقوى ١٤ مارس النائب السابق مصطفى علوش "أتوقع أن تنال الحكومة الثقة بناء على المعطيات المنطقية إذ ان الأكثرية الجديدة (حزب الله وحلفاءه) لديها العدد الكافي من النواب، ولكن نحن لن نمنحها الثقة".

واضاف "إن حزب الله لن يتعاون مع المحكمة وإذا كان هناك عناصر مطلوبة من حزبه لن يسلمها".

وتابع "بالنسبة لنا لا تداعيات على الأرض، نحن نعتبر أن المحكمة هي من تتابع على الأرض، وفي حال لم يتم تسليم المتهمين سنعلن أن هذا الأمر خروج عن العدالة، ولكن لن نلجأ الى تصعيد شعبي في الشارع".

الى ذلك، رفض المدعي العام التمييزي في لبنان القاضي سعيد ميرزا الإفصاح عن الخطوات التي اعتمدها بشأن مذكرات التوقيف المشمولين بالقرار الاتهامي للمحكمة الدولية، وقال إن تلك الخطوات هي من الأسرار التي لا يمكن الكشف عنها أو "التعاطي الإعلامي معها".

على صعيد آخر كشف النقاب في بيروت أمس عن أن وزير الدولة في حكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي تقدم باستقالة خطية من الحكومة.

وعلمت "الاتحاد" أن ميقاتي سيناقش غداً الاثنين مع رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الاستقالة قبولاً أو رفضاً لتحديد الموقف الرسمي. وذكرت مصادر مقربة من أرسلان لـ"الاتحاد" أن الوزير المستقيل قد يطلب تعيين احد انسبائه في موقعه وهو شقيق زوجته من آل خير الدين.

انطلق دون شروط مسبقة وحدد سقفه بتوافق جميع مكونات المجتمع

بدء الحوار الوطني في البحرين بمشاركة المعارضة

■ ،، المنامة/ وكالات

بدأت في المنامة صباح أمس، جلسات حوار التوافق الوطني الذي دعا إليه العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة، بمشاركة ممثلين عن مختلف القوى السياسية والمجتمع المدني في البلاد، خاصة بعد الإعلان المفاجئ لجمعية "الوفاق الوطني" أكبر أحزاب المعارضة والممثلة للتيار الرئيسي، وذلك في مسعى لإعادة إطلاق عملية الإصلاحات السياسية في المملكة. وكان خليل المرزوق أحد قادة جمعية الوفاق الوطني أعلن عن موافقة جماعته على الحوار في وقت متأخر الليلة قبل الماضية، قائلاً إن "الوفد الوفاقي المشارك في الحوار يشمل ٥ أعضاء من الجمعية" مشدداً على مطالب الوفاق التي ترغب في أن يتم اختيار رئيس الحكومة من بين أعضاء الغالبية البرلمانية، مضيفاً "لن نذهب لتخريب الحوار..سنذهب لنطالب بمطالب محقة لهذا الشعب".

من جهتها، سارعت الولايات المتحدة للإعراب عن ترحيبها ببدء الحوار الوطني في البحرين قائلة إن مشاركة الكتلة الرئيسية المعارضة تضيف "صوتاً مهماً" للحوار.

ولدى دعوته لهذا الحوار نهاية مايو الماضي، أكد عاهل البحرين أن "كل الخيارات" مطروحة على طاولة المفاوضات لمناقشة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية.

وأكد خليفة بن أحمد الظهراني، رئيس مجلس النواب البحريني رئيس حوار التوافق الوطني، أنه سيتم التعامل مع كل مراحل حوار التوافق الوطني بشفافية وموضوعية.

ونقلت وكالة الأنباء البحرينية "بنا" عن الظهراني قوله إن "شعب مملكة البحرين أمام فرصة تاريخية لعبور مرحلة مفصلية عبر حوار التوافق الوطني، يبدأ دون شروط مسبقة، سقفه: التوافق بين جميع مكونات المجتمع والتقريب بين وجهات النظر للخروج بمرئيات وقواسم مشتركة تسهم في دفع عجلة الإصلاح ومزيد من التطور في كافة المجالات".

وأضاف أن نحو ٣٠٠ مشارك بينهم ممثلون عن جمعية الوفاق أبرز القوى المعارضة، سيقدمون أفكارهم بشأن الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي علاوة على رؤاهم بشأن الحقوق المدنية ووضع المقيمين الأجانب في البحرين. وأشار الظهراني إلى أنه بعد الانتهاء من جلسات الحوار التي يتوقع أن تستمر على مدى شهر، سيقوم منسقو الجلسات برفع النتائج إلى رئيس حوار التوافق الوطني بما فيها من نقاط الاتفاق أو الاختلاف، ثم يقوم رئيس الحوار برفعها إلى عاهل البلاد ليحيلها إلى المؤسسات الدستورية لاتخاذ اللازم كل حسب اختصاصه.

جاء ذلك خلال افتتاح جلسات حوار التوافق الوطني الذي عقد في مركز عيسى الثقافي أمس، وشهد الافتتاح حضوراً كبيراً من المدعوين والمشاركين، ومن المقرر أن تبدأ جلسات حوار التوافق الوطني وفق المحاور الأساسية مساء بعد غد الثلاثاء.

وظلت البحرين تعد منذ أسابيع للحوار الوطني الذي يهدف إلى التوصل إلى توافق وطني شامل حول مختلف القضايا لتحقيق تطلعات المستقبل، وتلبية كل الطموحات بشكل توافقي دون إقصاء أي طرف أو تهميشه.

وقال مشرف منسقي جلسات حوار التوافق الوطني القاضي خالد عجاجي إن حوار التوافق الذي انطلق أمس، لن ينتج عنه قرارات بل مرئيات وتوصيات سترفع الى جلالة الملك ليتم النظر فيها من قبل جلالته واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها مؤكداً أن كل المرئيات سترفع إلى جلالته حتى التي لن يتم التوافق حولها.

وبعد نقاش داخلي مطول قررت جمعية الوفاق الانضمام إلى الحوار، لكنها هددت بالانسحاب إذا لم تمض المحادثات باتجاه منح الجمعية تمثيلاً أكبر في الحكومة.

ولدى البحرين برلمان منتخب لكن الوزراء وأعضاء مجلس الشورى يتم تنصيبهم بالتعيين.

وقال المتحدث باسم الجمعية خليل المرزوق إن البحرين بأسرها ستكون أفضل كثيراً إذا كانت هناك حكومة منتخبة. وتشكو الوفاق من ضعف تمثيلها ومن أن الحوار يضم عدداً كبيراً من الشخصيات الأمر الذي يتعذر معه التوصل إلى توافق مجد في الآراء. وقد أعلن المرزوق قرار المشاركة في وقت متأخر من ليل الجمعة، كما ذكرت صحيفة "الوسط" البحرينية أمس. وأوضح المرزوق بحسب الصحيفة أن "الوفد الوفاقي المشارك في الحوار يشمل ٥ أعضاء من الجمعية" وشدد على مطالب الوفاق التي ترغب في أن يتم اختيار رئيس الحكومة من بين اعضاء الغالبية في البرلمان.

وأكد هذا القيادي في جمعية الوفاق أن "الوفاق لن تذهب لتخريب الحوار، سنذهب لنطالب بمطالب محقة لهذا الشعب". وتلقى الحوار الوطني مئات من المقترحات للمناقشة. وكانت أغلب المناقشات أمس، شكلية حيث اقتصرت على تلاوة القرآن وخطاب وبعض الأطروحات.

لكن القاعة الرئيسية خلت بحلول الظهيرة ولم تكن هناك سوى مجموعة فرعية واحدة تجري محادثات على ما يبدو في غرفة منفصلة. وعرضت البحرين قبل بدء الحوار مبادرات أخرى، منها إنشاء لجنة تحقيق دولية يرأسها شريف بسيوني الخبير الأميركي المصري في جرائم الحر